

الحركة الوطنية التقدمية:

أبناء البلد

عزيز حيدر

بيرزيت (الضفة الغربية، فلسطين):

مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني،

جامعة بيرزيت، ١٩٩٥. ٢٤٤ صفحة.

جرى تهميش الفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل منذ سنة ١٩٤٨، وذلك داخل مجتمعين اثنين. فحتى سنة ١٩٦٧ كانوا منقطعين تقريباً عن باقي الفلسطينيين الذين طالما نظروا إليهم نظرة الارتياب السافر. أما داخل الدولة، التي أصبحوا مواطنين فيها، فلم يحظ هؤلاء لا بالثقة ولا بالحقوق المتساوية. وجاء في إعلان استقلال إسرائيل وعد بالحفاظ على المساواة التامة في الحقوق الاجتماعية والسياسية للمواطنين كافة، من دون تمييز في العقيدة والعرق والجنس. غير أن التمييز القانوني والعملي حط من شأن المجتمع الفلسطيني، الذي همّش سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. فقد منح قانون العودة (١٩٥٠) الحق المباشر لأي يهودي في الهجرة إلى إسرائيل، وذلك خلافاً للرفض الجازم لعودة اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا لا يزالون حتى وقت قريب يعيشون في أرض أجدادهم. ومنذ ذلك الحين، تم سنّ عدة قوانين كان من شأنها أن تضمن عدم أهلية المواطنين العرب للحصول على طيف واسع من الميزات التي تقدمها الدولة، بما في ذلك منح اجتماعية خاصة، ومنح للأطفال، وحقوق أخرى كتلك المتعلقة بحضانات الأطفال والسكن والتدريب على الوظائف. وأخيراً جاء "القانون الأساسي: الكنيست (١٩٨٥)" الذي عرف إسرائيل بأنها "دولة الشعب اليهودي"، وهو تعريف يشمل جميع اليهود حيثما هم، وكثيرون منهم ليسوا مواطنين إسرائيليين. كما أن هذا القانون ينزل ضمناً مواطني إسرائيل من غير اليهود إلى مرتبة دنيا، وعددهم حالياً يفوق ٨٥٠.٠٠٠ نسمة، أي ما يعادل ١٨٪ من مجموع عدد السكان. وهذا القانون يمنع أي جهة تتحدى هذا التعريف الحصري للدولة علانية من الاشتراك في الانتخابات البرلمانية. فالقول بالمساواة الكاملة بين العرب واليهود في إسرائيل، أي إعادة تعريف إسرائيل بأنها دولة جميع مواطنيها، يمثل خرقاً لهذا القانون الأساسي.

ولا غرابة في أن الفلسطينيين في إسرائيل يرفضون هذا القانون وغيره من الإجراءات التمييزية التي أنزلتهم إلى منزلة مواطنين من الدرجة الثانية. وعلى الرغم

من أنهم لا يتكلمون كلاماً سياسياً موحداً، فإنهم درجوا منذ زمن على التصرف بطريقة براغماتية؛ فهم كثيراً ما يحصرون احتجاجهم في وسائل مشروعة رسمياً أو مقيّدة على مستوى البرلمان. غير أن بعض الفلسطينيين في إسرائيل اختار سبلاً تؤدي إلى أبعد من مجرد الاعتراض ضمن الولاء.

فحركة أبناء البلد (التي عُرفت فيما بعد باسم الحركة الوطنية التقدمية) هي موضوع هذا الكتاب الأصيل وال جذاب جداً؛ ومؤلفه أستاذ في علم الاجتماع في جامعة بيرزيت، ومن أبرز المتخصصين بموضوع الفلسطينيين في إسرائيل. وحركة أبناء البلد، التي شكّلت رسمياً سنة ١٩٧٢ على خلفية التحديث والتسييس المتزايدين للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل وعودة الاتصال بفلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة، كانت من نتاج مثقفين يساريين راديكاليين يافعين. وكانت نظرتها السياسية شبيهةً بنظرة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة الأرض، وهذه الأخيرة أنشأتها المجموعة الأولى من الوطنيين الراديكاليين الذين قمعتهم سلطات إسرائيل وزجت بهم في السجون في أوائل الستينات. ويشير المؤلف إلى أن حركة أبناء البلد رفضت شرعية الدولة الصهيونية بالذات، ثم لم تكن ترغب (حتى زمن قريب جداً على الأقل) في العمل لا داخل نظام إسرائيل البرلماني ولا داخل الهستدروت (اتحاد العمال). و عوضاً من ذلك، ركّزت الحركة على النشاط خارج البرلمان وعلى الاحتجاجات، فأنشأت شبكة من المجموعات العربية المحلية تسعى للوصول إلى السلطة داخل القطاع الفلسطيني من خلال انتخابات المجالس المحلية والعمل المباشر. وكانت أنشطتها بارزة بصورة خاصة في الحملات ضد مصادرة الأراضي العربية، إذ عملت بلا كلل لإحياء روح يوم الأرض لسنة ١٩٧٦.

وحتى زمن قريب جداً كان، لحركة أبناء البلد نظرة راديكالية فريدة في رفضها الحلول الوسط في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل: فقد رأت أن الصراع بين الصهيونية/دولة إسرائيل وبين الشعب الفلسطيني هو "صراع وجود لا صراع حدود"؛ وكانت ترفض شرعية قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧، وترفض قراري الأمم المتحدة رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ الصادرين سنتي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ على التوالي، وتساند منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني (بأسره)، وتدعو إلى أن تقام في آخر المطاف دولة موحدة علمانية ديمقراطية للعرب واليهود في فلسطين. والواقع أن ناشطي أبناء البلد كانوا الفلسطينيين الوحيدين في إسرائيل الذين دعوا بحماسة إلى مناهضة اندماج الفلسطينيين في الدولة التي ينتمون إليها، مصرّين في المقابل على هوية فلسطينية حصرية لمجتمع لا تحلّ مشكلاته إلا ضمن إطار أوسع من تقرير المصير للشعب الفلسطيني بأكمله. ويبين حيدر كيف أن حركة أبناء البلد، ومع توبيخها زعماء الحمائل الذين تحالفوا مع الأحزاب الصهيونية لأسباب نفعية،

وجهت هجماتها المريرة إلى الحزب العربي اليهودي غير الصهيوني الأهم في إسرائيل، أي حزب راحك، أو الحزب الشيوعي. فهذا الحزب، الذي كان قد دأب منذ أواسط السبعينات على الدعوة إلى إجماع دولي بشأن إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع إلى جانب إسرائيل، اتهمته حركة أبناء البلد بخيانة مبادئه الاشتراكية ذاتها بسبب اعترافه بدولة إسرائيل سنة ١٩٤٨ وتعاونه مع القوى الصهيونية المعتدلة في البلد.

وبين أواسط السبعينات وأواسط الثمانينات، اكتسبت حركة أبناء البلد مجموعة كبيرة من الأنصار، إذ جذبت إليها كثيراً من الشباب الفلسطيني، وكان لها تأثير واضح في أواسط الطلبة العرب في عدد من الجامعات الإسرائيلية. والأمر الأعجب هو السلطة التي مارستها هذه الحركة على سياسة لجنة الطلبة العرب في الجامعة العبرية في القدس، والتي كان حرمها الجامعي آنئذ على مرمى حجر من ديوان رئيس الحكومة والكنيست. وفي سنة ١٩٧٩، وحين وجّه ستة من زعماء الطلبة في الجامعة العبرية ينتمون إلى حركة أبناء البلد رسالة دعم إلى المجلس الوطني الفلسطيني الذي كان آنئذ يعقد جلساته في دمشق، استخدم رئيس الحكومة ووزير الدفاع مناحم بيغن "إجراءات الطوارئ" السيئة الذكر لوضع هؤلاء الطلبة في قيد الإقامة الجبرية عدة شهور، بعيداً عن القدس. غير أن المساهمة الأبرز لأبناء البلد في النقاش السياسي بين الفلسطينيين في إسرائيل خلال السبعينات، كما جاء في حجة المؤلف المقنعة، تتمثل في إصرار الحركة الواضح على الهوية الفلسطينية لعرب إسرائيل، على الرغم من أن الفلسطينيين - الإسرائيليين في معظمهم لا يرون حالياً صعوبة تذكر في النظر إلى هويتهم على أنهم جزء من الشعب الفلسطيني ومواطنون إسرائيليون في آن واحد.

في سنة ١٩٨٣، انقسمت الحركة جراء اختلاف داخلي حاد بشأن الاقتراع أو عدم الاقتراع في الانتخابات العامة. وخرجت من الحركة جماعة دعت نفسها "جبهة الأنصار" وقررت المشاركة في الانتخابات، وأصدرت تعليماتها إلى أعضائها لمساندة راحك والقائمة التقدمية للسلام (وهذه الأخيرة حزب عربي يهودي صغير يدعو إلى حل للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي يتضمن دولتين). وكانت هذه القائمة من الدّ منافسي أبناء البلد. ويبدو أن قرار جبهة الأنصار لمصلحة الاقتراع جاء ردة فعل على التوبيخ الذي وجّهته منظمة التحرير إلى الفلسطينيين الذين قاطعوا انتخابات الكنيست. غير أن اتصالات المنظمة براكح والقائمة التقدمية - وفيما بعد بالحزب الديمقراطي العربي - ومحاولاتها لإعادة تشكيل القيادة الفلسطينية الداخلية من الخارج لم يكن لها دوماً مردود إيجابي بالنسبة إلى الفلسطينيين في إسرائيل.

ومنذ أواسط الثمانينات وأبناء البلد في أفول؛ فقد أخفقت الحركة في توسيع قاعدتها المحلية وتمثيلها في السلطات المحلية العربية. ومن هنا جهودها منذ ذلك

الحين لتعديل نظرتها إلى راحك، بل حتى التعاون معه. وما زال ناشطو الحركة هدفاً رئيسياً للمضايقة والترهيب الدائمين من جانب "الشبّاك" (أجهزة الأمن الداخلي). كما أن السلطات الإسرائيلية ترفض توظيف المتعاطفين مع الحركة. كذلك، فإن اعتمادها الرومانسي على قادة يتمتعون بكاريزما، وهيكلها التنظيمي غير الديمقراطي، وغياب الرغبة لديها في العمل مع مجموعات إسرائيلية يهودية ليبرالية ذات شأن، وفشلها في تقدير الناخبين الفلسطينيين في إسرائيل وفي التأثير فيهم، وأساليبها الانعزالية أيضاً، كل ذلك ساهم، بحسب استنتاج المؤلف، في إضعافها جوهرياً وجعلها فيما بعد حركة هامشية. غير أن الضربة القاصمة، وهي أمر جدير بالانتباه، جاءت من مصدرين اثنين مستبعدين تماماً: فالانتفاضة الفلسطينية اندلعت في الضفة وغزة فقط، الأمر الذي بيّن بوضوح الوضع السياسي المنفصل للفلسطينيين في الجليل وفي أماكن أخرى في إسرائيل. ثم جاء اتفاق أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ليسحب البساط أخيراً من تحت أقدام جميع الفلسطينيين من ذوي الآراء الراديكالية والعلمانية والديمقراطية. ويقول المؤلف، وبنبرة ساخرة، إن صفقة أوسلو حققت ما عجزت إسرائيل نفسها عن تحقيقه على مدى عقود من الزمن، أي القضاء التام على القوى الوطنية والقومية في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل.

وكان انحطاط أبناء البلد إلى هامش السياسة العربية في إسرائيل، مقارنة بصعود منافس قوي (آخر) لها هو الحركة الإسلامية، مردّه جزئياً إلى الرفض المتزايد للسياسات العلمانية في صفوف الشباب. فالحركة الإسلامية في إسرائيل، التي لم تجذب الانتباه سوى في أواخر الثمانينات، أضحت الآن عاملاً رئيسياً لحشد الفلسطينيين في إسرائيل اجتماعياً وسياسياً. وبحلول سنة ١٩٨٩، كان عدد من رؤساء البلديات ورؤساء الهيئات المحلية، بمن في ذلك رئيس بلدية مدينة أم الفحم المهمة، وهي مكان ولادة حركة أبناء البلد، ينتمي إلى الحركة الإسلامية. غير أن هذه الحركة لم تتخذ بعد موقفاً واضحاً بشأن المشاركة في انتخابات الكنيست.

ولقد شارك في الانتخابات الإسرائيلية العامة في أيار/مايو ١٩٩٦ نحو ٧٨٪ من الناخبين العرب، واقترع ٩٣٪ منهم مباشرة لمصلحة رئيس الحكومة المرشح من حزب العمل. وعلى الرغم من أن هذه المشاركة الكثيفة والمذهلة والمساندة لشمعون بيرس، والتي ضمنيتها في الغالب النداءات العلنية الصادرة عن منظمة التحرير، لم تنجح في منع المرشح اليميني من الوصول إلى السلطة، فإنها كانت تعكس بوضوح الدور السياسي لجماعة تمتلكها رغبة أكيدة في الحفاظ على وتيرة عملية السلام في الشرق الأوسط. ويميز المؤلف بمهارة بين العوامل المحلية والعوامل الإقليمية التي أدت إلى عزلة حركة أبناء البلد وإلى فشلها في طرح أي تحد سياسي جاد في وجه الهوية الصهيونية لإسرائيل. وفي رأي كاتب هذه السطور، فإن الحركة الإسلامية في إسرائيل

هي الأخرى، وفي غالب الظن، لن تصبح منافساً أشد قوة في وجه السيطرة اليهودية. وكان الفلسطينيون في إسرائيل يأملون، في معظمهم، بأن تؤدي مسيرة السلام في نهاية المطاف إلى انحسار التمييز القائم ضدهم. لكن كثيرين منهم قلقون الآن، وبلا ريب، من أن الحكومة اليمينية الجديدة ستسعى، وبحزم، لتشجيع عودة تلك الكراهية المقيتة للغريب التي سادت في الماضي القريب. وقد يعني هذا الأمر أيضاً أن مسألة الديمقراطية والمساواة الحقيقية في الحقوق ومطالبة إسرائيل بأن تصبح دولة لجميع مواطنيها ستكون جميعها في مقدم جدول أعمال الفلسطينيين في إسرائيل.

إن رواية المؤلف لتاريخ الحركة ونكباتها لن تروق في أعين مناصري أبناء البلد. لكن السبب الواضح لذلك يكمن في منهجية المؤلف المتجردة والصارمة أكاديمياً وذات المنحى النقدي الشديد (وإن كان متعاطفاً إلى حد ما). هذا كتاب حافل بالتحدي، وليس من الطراز المألوف. وهو يلقي أضواء جديدة على الوضع المعقد والدور المتغير للفلسطينيين في إسرائيل. ومن نقاط قوته أيضاً استخدامه الواسع للمصادر الأولية، وخصوصاً أوراق ووثائق الحركة ذاتها، ومقابلات المؤلف مع أبرز قادتها.

والنقد الوحيد الذي قد يوجّه إلى الكتاب هو أن المؤلف أورد فيه استشهادات طويلة جداً. كما أن الكتاب ذاته كان من شأنه أن يكتسب جودة لو أنه حرر بصرامة أشد.

نور مصالحة

أستاذ جامعي فلسطيني

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>